بين تحريم الربا وتشريع المضاربة إزدهار النظام الاقتصادي الاسلامي في العصور العباسية المتأخرة

الباحث. عباس خضير عباس

جامعة آزاد علوم تحقيقات / قسم التاريخ الإسلامي

Abees872@gmail.com

الملخص:

في العصور العباسية المتأخرة كان النظام الاقتصادي في العالم الإسلامي يعكس توازنًا بين المبادئ الدينية والتطورات الاقتصادية التي شهدتها تلك الفترة. من بين الركائز الأساسية التي شكلت هذا النظام، كان تحريم الربا من أبرز السياسات الاقتصادية التي ساهمت في استقرار النظام المالي. كان الربا يعد من الممارسات التي تساهم في زيادة الفوارق الاقتصادية بين الطبقات الاجتماعية وتؤدي إلى تراكم الثروات في يد فئة قليلة، بينما يعاني الأفراد الأقل دخلًا من عبء الديون المرتفعة. ولذلك، جاء تحريمه في الشريعة الإسلامية كأداة لضمان العدالة الاجتماعية والاقتصادية، وتحقيق توزيع أكثر توازنًا للثروة.

كان تحريم الربا يعني أن المعاملات المالية يجب أن تتم دون استغلال للأفراد عبر فرض فوائد على القروض وقد دفع هذا المسلمون إلى البحث عن بدائل مالية تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية. كان من أبرز هذه البدائل المضاربة، التي ستكون لاحقًا الأساس الذي يعتمد عليه النظام المالي الإسلامي ويتميز به عن الأنظمة المالية الأخرى في العصور الوسطى.

الكلمات المفتاحية: (تحريم الربا، تشريع المضاربة، النظام الاقتصادي الإسلامي).

Between the prohibition of usury and the legislation of speculation, the flourishing of the Islamic economic system in the late Abbasid era

Researcher: Abbas Khadir Abbas

Azad University of Sciences / Department of Islamic History

Abees872@gmail.com

Abstract:

In the late Abbasid era, the economic system in the Islamic world reflected a balance between religious principles and the economic developments witnessed during that period. Among the basic pillars that formed this system, the prohibition of usury was one of the most prominent economic policies that contributed to the stability of the financial system. Usury was considered one of the practices that contributed to increasing economic disparities between social classes and led to the accumulation of wealth in the hands of a small group, while individuals with lower incomes suffered from the burden of high debts. Therefore, its prohibition in Islamic law came as a tool to ensure social and economic justice and achieve a more balanced distribution of wealth.

The prohibition of usury meant that financial transactions should be carried out without exploiting individuals by imposing interest on loans, and this prompted Muslims to search for financial alternatives that were in line with the principles of Islamic law. One of the most prominent of these alternatives was speculation, which would later be the basis on which the Islamic financial system relied and distinguished it from other financial systems in the Middle Ages.

Keywords: (prohibition of usury, legislation of speculation, Islamic economic system).

المقدمة :

يعتبر النظام الاقتصادي الإسلامي من الأنظمة المالية التي تميزت بتوازنها وعدالتها، حيث تجمع بين القيم الدينية والمبادئ الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق رفاهية الأفراد وضمان استقرار المجتمع. وقد كان لهذا النظام دور بارز في تطور الحياة الاقتصادية في العصور الإسلامية خاصة في العصور العباسية المتأخرة التي شهدت ازدهارًا اقتصاديًا وتجاريًا نتيجة للتطبيقات العملية للمفاهيم الاقتصادية الإسلامية. ومن أبرز هذه المفاهيم كان تحريم الربا وتشريع المضاربة، اللذان شكلا أساسًا للممارسات المالية التي تحد من الاستغلال وتحفز على التعاون والشراكة بين مختلف طبقات المجتمع.

تحريم الربا كان أحد الركائز الرئيسية في النظام الاقتصادي الإسلامي، إذ يهدف إلى منع تراكم الثروات بطرق غير عادلة، مثل فرض الفوائد على القروض. هذا التحريم يعكس التزام الشريعة الإسلامية بمبدأ العدالة الاجتماعية ويساهم في الحد من تكدس الثروات في يد قلة من الناس على حساب الطبقات الأخرى، مما يعزز من التكافل الاجتماعي ويسهم في تقليل الفجوات الاقتصادية. في المقابل، كان تشريع المضاربة بمثابة الحل الإسلامي البديل للممارسات المالية التقليدية حيث يوفر آلية تمويلية تعتمد على الشراكة بين رأس المال والعمل ويشجع على الاستثمارات المشتركة بين الأفراد، بما يضمن توزيع المخاطر والأرباح بشكل عادل.

لقد شكلت هذه المبادئ المالية مرونة كبيرة في التعاملات الاقتصادية في العالم الإسلامي، وأسهمت في تعزيز النشاط التجاري وتوسيع رقعة الأسواق في المدن العباسية الكبرى مثل بغداد ونيسابور، التي كانت تعتبر مراكز مالية وتجارية مزدهرة في تلك الحقبة. فقد ساعد تحريم الربا في توجيه المعاملات المالية نحو أنماط أكثر أخلاقية، بينما أتاح نظام المضاربة فرصًا اقتصادية للمستثمرين الصغار والعاملين في المشاريع التجارية دون الحاجة لرأس مال ضخم.

يركز هذا البحث على دراسة العلاقة بين تحريم الربا وتشريع المضاربة في النظام الاقتصادي الإسلامي خلال العصور العباسية المتأخرة، مع تسليط الضوء على أثر هذه المبادئ في استقرار الاقتصاد وتوجيهه نحو تنمية مستدامة. كما يهدف إلى استكشاف كيفية تأثير هذه السياسات على بنية الاقتصاد العباسي ودورها في تعزيز العدالة الاجتماعية وتحقيق توازن بين الفئات الاقتصادية المختلفة. من خلال هذا البحث، سيتم إبراز العلاقة بين المفاهيم الاقتصادية الإسلامية والواقع العملي في تلك الفترة، وكيف ساهمت هذه المبادئ في تأسيس نظام اقتصادي مستدام يضمن مشاركة أكبر للفئات المختلفة ويحد من ممارسات الاستغلال[١].

أهمية البحث:

١. **تحليل دور تحريم الربا في تحقيق العدالة الاجتماعية** :يساهم البحث في فهم كيف ساعد تحريم الربا في تقليل الفوارق الاقتصادية بين الطبقات الاجتماعية وتحقيق تكافل اجتماعي، مما أدى إلى استقرار اقتصادي في العصور العباسية.

٢. **دراسة تأثير المضاربة على النمو الاقتصادي والتجارة** :يسلط البحث الضوء على كيف ساهمت آلية المضاربة في تعزيز الاستثمارات والنمو التجاري، وتحفيز الاقتصاد المحلي والعالمي في تلك الحقبة[٢].

٣. **استفادة من النموذج الاقتصادي الإسلامي في العصر الحديث** :يقدم البحث فهماً عميقاً لكيفية تطبيق المبادئ الاقتصادية الإسلامية مثل تحريم الربا والمضاربة في السياقات المعاصرة، ويعرض نموذجًا اقتصاديًا مستدامًا قابلًا للتطبيق في الأنظمة المالية الحديثة.

أهداف البحث:

١. **تحليل تأثير تحريم الربا والمضاربة على الاستقرار الاقتصادي**: دراسة كيفية تأثير تحريم الربا وتشريع المضاربة على تحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز الاستقرار المالي في العصور العباسية.
٢. **دراسة دور المضاربة في تحفيز النمو التجاري**: استكشاف كيف ساعدت آلية المضاربة في تعزيز الاستثمارات والنمو التجاري من خلال الشراكة بين رأس المال والعمل.
٣. **استفادة من المبادئ الاقتصادية الإسلامية في العصر الحديث**: تقديم رؤى حول كيفية تطبيق مبادئ تحريم الربا والمضاربة في معالجة التحديات الاقتصادية المعاصرة وتحقيق التنمية المستدامة.[٣]

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة هذا البحث في تسليط الضوء على التحديات التي واجهها النظام الاقتصادي العباسي نتيجة للممارسات المالية المعتمدة على **الربا**، وكيفية تأثير هذا النظام على العدالة الاقتصادية وتوزيع الثروات في المجتمع العباسي. في الوقت نفسه، يتناول البحث كيفية تقديم **آلية المضاربة** كحل بديل يعزز الشراكة والعدالة في المعاملات المالية. ومن هنا تنبع المشكلة الرئيسية التي يتم دراستها:

كيف ساعد تحريم الربا **و**تشريع المضاربة في التغلب على المشكلات الاقتصادية المرتبطة بالاستغلال المالي في العصور العباسية المتأخرة؟ وهل ساهمت هذه السياسات في تحقيق توازن اقتصادي وازدهار تجاري، أم أن هناك تحديات أخرى برزت نتيجة لتطبيق هذه الأنظمة المالية في تلك الفترة؟

أيضًا، تتبلور المشكلة في السؤال عن مدى إمكانية الاستفادة من هذه المبادئ الاقتصادية **في** حل المشكلات المالية المعاصرة وما هو دور تحريم الربا والمضاربة في تحقيق العدالة المالية والتنمية المستدامة في العصر الحديث [٤].

المبحث الاول: الربا والمضاربة

المحور الاول: تعريف الربا

الربا عبارة عن مكاسب أو استغلال بظلم يضاف في التجارة أو الأعمال التجارية.

الربا في اللغة: الزيادة. وشرعا: هو: زيادة مخصوص في أنواع من المعاوضات أو في تأخير في العوضين أو أحدهما. والربا هو: كل زيادة مشروطة مقدماً على رأس المال مقابل الأجل وحده ، ويميزه البعض عن الفائدة.

هو مصدر ربا يربو إذا زاد ونما، فهو بمعنى الفضل والزيادة والنماء، ومنه قول الله تعالى: {وَتَرَى الْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ} [الحج:٥]؛ أي: ارتفعت وزادت عمَّا كانت عليه قبل نزول الماء، وقال الله تعالى: { أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ} [النحل:٩٢]؛ أي: أكثر عددًا وقوة، وقال الله سبحانه: {يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ} [البقرة:٢٧٦]؛ أي: يضاعفها ويباركها.

تعريفه اصطلاحًا: عُرِّف بتعاريف مختلفة: قال الحنفية: هو الفضل الخالي عن العِوَض بمعيار شرعي بشروط لأحد المتعاقدينِ في المعاوضة. وقال المالكية والشافعية في تعريف الربا: هو عقد على عِوَض مخصوص، غير معلوم التماثل في معيار الشرع حالة العقد أو مع التأخير في البدلين أو أحدهما . وقال الحنابلة: هو الزيادة في أشياء مخصوصة.[٥]

ويعتبر لفظ الفائدة معروفا في الكتابات الفقهية الإسلامية ولكنه أقل انتشارا من مصطلح الربا. وتعريفها هو الزيادة في رأس المال في مقابل الزمن، أما مفهوم القرض عند الفقهاء فهو إعطاء مال إلى شخص آخر على أن يسترد مثله، أما الربا فهي الزيادة على رأسمال القرض. فالقرض عند الفقهاء هو «عقد إحسان، لأن المقرض يتنازل للمقترض عن مبلغ من المال، لمدة زمنية ما، دون أن يتقاضى على ذلك فائدة، إنه يسترد أصل ماله فحسب. لكن المقرض يستحق ثواب الله، لأن القرض بلا فائدة إنما هو ضرب من الصدقة التي يثاب فاعلها[٦].«

وفي حين أن المسلمين متفقون على أن الربا أمر محظور، هناك خلاف حول ما ينطوى عليه. وكثيرا ما يستخدم كمصطلح إسلامي للفائدة المفروضة على القروض وغيرها الكثير ولكن ليس كل العلماء يتساوون في تعريف كل أشكال الفائدة .الربا هو من كبائر الذنوب وضد الشريعة .

يتم تطبيق الربا أيضا على مجموعة متنوعة من المعاملات التجارية. معظم الفقهاء يصفون نوعين من الربا:

١. ربا النسيئة :وجود فائض (الربا) يتم زيادته للحصول على قرض نقدا أو عينا .
٢. ربا الفضل :وهو استبدال متزامن لكميات غير متكافئة أو صفات مختلفة من سلعة معينة .

أصل التسمية وتعريفات

سبب التسمية :ويسمى ربا الفضل لفضل أحد العوضين على الآخر، وإطلاق التفاضل على الفضل من باب المجاز فإن الفضل في أحد الجانبين دون الآخر.

- ربا النسيئة :وهو الزيادة في الدين نظير الأجل أو الزيادة فيه

سبب التسمية :مأخوذ من أنسأته الدين: أخرته - لأن الزيادة فيه مقابل الأجل أياً كان سبب الدين بيعاً كان أو قرضاً. وسمي ربا النسيئة لأنه يتضمن بيع ربوي حاضر بمؤجل وهو محرم بالقرآن الكريم في قول الله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافاً مضاعفة.﴾ ثم أكدت السنة النبوية تحريمه في خطبة الوداع وفي أحاديث أخرى. ثم انعقد إجماع المسلمين على تحريمه. وسمي ربا الجاهلية، لأن تعامل أهل الجاهلية بالربا لم يكن إلا به كما قال الجصاص . والربا الذي كانت العرب تعرفه وتفعله إنما كان قرض الدراهم والدنانير إلى أجل بزيادة على مقدار ما استقرض على ما يتراضون به، وسمي أيضاً الربا الجلي.

وأما ربا الفضل فتحريمه بالإجماع وثبوت النصوص، ومن باب سد الذرائع كما صرح به في حديث أبي سعيد الخدري عن النبي قال: لا تبيعوا الدرهم بالدرهمين فإني أخاف عليكم الرماء والرماء هو الربا، فمنعهم من ربا الفضل لما يخافه عليهم من ربا النسيئة، وذلك أنهم إذا باعوا درهماً بدرهمين - ولا يفعل هذا إلا للتفاوت الذي بين النوعين - إما في الجودة، وإما في السبكة، وإما في الثقل والخفة، وغير ذلك - تدرجوا بالربح المعجل فيها إلى الربح المؤخر وهو عين ربا النسيئة، وهذا ذريعة قريبة جداً، فمن حكمة الشرع أن سد عليهم هذه الذريعة، وهي تسد عليهم باب المفسدة[٧].

أضرار الربا على الاقتصاد في المجتمع الإسلامي:

أعطى الاقتصاد الإسلامي الحُريّة الاقتصادية للمُسلم، ولكن بقيود وضوابط قائمة على أحكام الشريعة الإسلامية، فأباح كلّ ما فيه مصلحة الفرد والجماعة وحرّم كل ما فيه ضرر بالفرد أو الجماعة ومن المحرّمات التي مُنع المسلم من ممارستها المعاملات الربوية، لأنَّ الربا من المعاملات التي تعود بآثار ومفاسد تضرُّ الفرد والمجتمع[٨]. ان اهم الأضرار الاقتصادية للربا هي:

١. زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء لأنَّ المال يتجمّع في أيدي فئة مُحددة وهذا السبب الأكبر للتضخم الاقتصادي.
٢. عندما يضطر التاجر إلى أخذ القرض الربوي يقوم برفع سعر السلعة التي يُتاجر بها؛ لتعويض مقدار الزيادة التي دفعها على القرض الربوي وهذا يُسبب قلة الطلب على الإنتاج بسبب ارتفاع الأسعار، الأمر الذي يعود المجتمع بما يُعيق حركة التنمية الاقتصادية.
٣. تراجع اقتصاد المجتمع بسبب زيادة عرض النقود على عرض السلع والخدمات.
٤. زيادة نسبة البطالة بسبب قلة الاستثمار لأنَّ المرابي لم يَعُد بحاجة إلى عمل، فهو يحصل على ربحه بالربا، دون أن يحتاج إلى المخاطرة بأمواله في المشروعات الاستثمارية.

الربا في العصر العباسي

في العصر العباسي المتأخر (٤٤٧هـ - نهاية العصر العباسي)، كانت الشريعة الإسلامية تمثل الأساس الذي يقوم عليه النظام الاقتصادي، حيث حُرم الربا (الفائدة) بشكل صارم. هذا التحريم كان له آثار كبيرة على كيفية تنظيم المعاملات المالية والتجارية، كما ساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز الاستقرار المالي في الدولة العباسية.[٩]

كان الربا يمثل إحدى القضايا الاقتصادية المهمة التي أثرت بشكل كبير على النظام المالي والتجاري في الدولة. على الرغم من أن الشريعة الإسلامية قد حظرت الربا بشكل صارم في القرآن الكريم والسنة النبوية إلا أن ممارسة الربا ظلت منتشرة في بعض الأوساط التجارية والمالية مما شكل تحديات اجتماعية واقتصادية للدولة العباسية.

خلال فترة الحكم العباسي شهدت الدولة تطورًا كبيرًا في النشاط التجاري والصناعي، حيث انتشرت الأسواق التجارية في المدن الكبرى مثل بغداد، التي كانت مركزًا مهمًا للتجارة بين الشرق والغرب. ومع هذا التوسع الاقتصادي، ظهرت ممارسات ربوية متعددة، خاصة في المعاملات التجارية بين التجار أو في القطاع المصرفي.

كانت القروض الربوية أحد الوسائل التي يستخدمها التجار لتمويل تجارتهم أو لتوسيع مشاريعهم. يتم إقراض المال مع فرض فوائد عالية، مما يجعل المدين مضطراً لسداد مبلغ أكبر من المبلغ الأصلي، وبالتالي يتسبب ذلك في تعميق الفقر لدى الفئات الأقل دخلاً. هذا النوع من المعاملات يتناقض مع القيم التي قام عليها الاقتصاد الإسلامي، والتي تدعو إلى العدالة والمساواة في المعاملات المالية.

موقف الدولة العباسية من الربا

عرفت الدولة العباسية ازدهارا ملحوظا منذ نهاية القرن الثاني الهجري وخاصا في مجال التجارة والاقتصاد وقد ارتبط ذلك بتقدم المواصلات البرية و البحرية و انتشار مظاهر البذخ والترف، إلي جانب اتساع نطاق الدولة واستقرارها و تشجيعها للتجارة و حركة المبادلات، حيث يذكر اليعقوبي: أن الواثق بالله(٢٢٧ه-٢٣٢ه) الخليفة العباسي أمر بإلغاء ضريبة العشر على البضائع الواردة من البحر الصيني كما انه منح التجار مساعدات نقدية و على أثر ذلك صارت التجارة من أهم أركان الحياة الاقتصادية و من مظاهر قوة المسلمين و عزتهم في العصر العباسي حيث كانت سفنهم و قوافلهم تجوب مختلف مناطق العالم. غير أن هذا التطور قد ساهم في إيجاده نخب و مؤسسات مالية.[١٠]

رغم أن الربا كان محرمًا في الإسلام إلا أن تطبيق هذه الأحكام في العصر العباسي كان يواجه بعض التحديات. من ناحية، كانت هناك جهود حثيثة من العلماء والدعاة لإيقاف هذه الممارسات المالية المخالفة للشريعة، ومن ناحية أخرى، كانت المصارف الإسلامية التي نشأت في تلك الحقبة تقدم بعض الخدمات المالية التي قد تشمل فوائد على القروض، مما يعكس مدى تأثير الربا في النظام المالي في ذلك الوقت. وكان الفكر الفقهي في العصر العباسي يسعى للتأكيد على ضرورة تجنب الربا، وتوجيه الناس نحو معاملات مالية بديلة، مثل المضاربة، التي تسمح بتقاسم الأرباح والخسائر بين الأطراف، والمشاركة في المشاريع التجارية بدلًا من فرض الفوائد على القروض.

الربا وأثره على الاقتصاد العباسي

في العصر العباسي، الذي شهد ازدهارًا تجاريًا واقتصاديًا في ظل دولة قوية ومزدهرة، كانت مسألة الربا تشكل تحديًا كبيرًا أمام تحقيق العدالة الاقتصادية في المجتمع. على الرغم من أن الربا محرم بشكل قاطع في الشريعة الإسلامية، إلا أن هذه الممارسة استمرت في بعض الأوساط التجارية والمالية، مما أدي إلى آثار سلبية عميقة على الاقتصاد العباسي [١١] وعلى التوازن الاجتماعي.

الربا في السياق العباسي كان يعني فرض فائدة أو زيادة على القروض، بحيث يُستغل المقترضون لدفع مبالغ تفوق المبالغ الأصلية المقترضة. كانت هذه المعاملات تُمارس من قبل بعض التجار وأصحاب المال الذين يقدمون القروض بفوائد مرتفعة، مما يجعل المدينين في حالة دائمة من الضغط المالي والعجز عن سداد ديونهم. هذه الممارسات كانت تخلق طبقة غنية تزداد ثراءً من دون عمل حقيقي أو جهد في حين كانت الفئات الفقيرة تتراكم عليها الديون بشكل متزايد مما يعمق الفجوات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع.

الآثار السلبية للربا كانت متعددة من أبرزها زيادة الفوارق الاقتصادية بين الطبقات الاجتماعية في ظل ممارسات الربا، كان التجار والأثرياء يستفيدون من الفوائد المرتفعة على القروض بينما كان الفقراء والمزارعون يتعرضون لاستغلالهم من خلال فرض شروط قاسية في سداد الديون. كانت القروض الربوية تضع عبئًا ثقيلًا على الفقراء بحيث يضطرون للاستدانة مرة أخرى لسداد الديون القديمة مما يؤدي إلى تفاقم دائرة الفقر. وبدلاً من أن تُستثمر الأموال في المشاريع الاقتصادية التي تدفع عجلة النمو، كانت الأموال تظل محبوسة في النظام الربوي، لا تساهم في الإنتاج أو في خلق فرص عمل جديدة[١٢].

تفاقم التفاوت الاجتماعي نتيجة الربا أثر بشكل كبير على الاستقرار الاجتماعي أيضًا. في مجتمع تحكمه قيم العدالة والمساواة، مثل المجتمع العباسي كان الربا يتناقض مع هذه القيم، ويؤدي إلى حالة من الظلم الاجتماعي. الفقراء لم يجدوا وسيلة للخروج من هذه الدائرة المغلقة في حين أن الأغنياء يزدادون قوى ونفوذًا. هذا التفاوت كان يخلق حالة من الاستياء والمرارة بين طبقات المجتمع، ويهدد التلاحم الاجتماعي الذي كان ضروريًا لنجاح الدولة العباسية.

الاقتصاد العباسي الذي كان يعتمد على التجارة والضرائب والزراعة لم يكن ليزدهر بشكل كامل في ظل وجود هذه الممارسات المالية المدمرة. فالمزارعون والتجار الصغار الذين يعتمدون على القروض في تمويل تجارتهم أو زراعتهم كانوا يواجهون صعوبة كبيرة في النمو أو التطور بينما كانت الأموال تتركز في أيدي قلة من الأثرياء الذين كانوا يجنون الأرباح بسهولة من خلال فرض الفوائد.

كانت المؤسسات الفقهية في العصر العباسي تحاول مقاومة هذه الممارسات عبر إصدار فتاوى تحرم الربا، وتحث على المعاملة المالية الأخلاقية. وقد بدأ العلماء والمفكرون العباسيون في حث الناس على استخدام البدائل الشرعية مثل المضاربة و المرابحة، وهي أساليب تعاونية تشجع على المشاركة في الأرباح والخسائر بدلاً من فرض فائدة ثابتة. هذه البدائل كانت تهدف إلى تعزيز التعاون بين الأفراد وتقليل الاستغلال، كما أنها كانت تساهم في تعزيز العدالة المالية[١٣].

ورغم هذه الجهود، فإن الربا استمر في بعض الأوساط المالية الكبرى، خاصة بين التجار الذين كانت لهم شبكة مصالح واسعة، مما جعل عملية التطبيق الكامل للمبادئ الاقتصادية الإسلامية صعبة. لكن مع مرور الوقت بدأ الاقتصاد العباسي في البحث عن حلول بديلة تضمن تحقيق النمو الاقتصادي المستدام دون المساس بمبادئ الشريعة. المضاربة، التي تسمح بتقاسم الأرباح والخسائر بين المستثمرين والعمال كانت أحد البدائل التي ساعدت في تحفيز الأنشطة التجارية والمالية وتقليل الاعتماد على المعاملات الربوية.

كان الربا في العصر العباسي أحد الأسباب الرئيسية التي أسهمت في تعميق الفوارق الاقتصادية بين الطبقات الاجتماعية. ورغم التحريم الشرعي لهذه الممارسات، إلا أن الواقع الاقتصادي لم يكن دائمًا يتماشى مع القيم الإسلامية. ومع ذلك، فإن الجهود التي بذلها العلماء العباسيون لتوجيه الاقتصاد نحو معاملات مالية أكثر عدالة مثل المضاربة و المشاركة، شكلت خطوة هامة نحو إصلاح النظام الاقتصادي وضمان التنمية المستدامة التي تتماشى مع المبادئ الإسلامية.

مع تنامي هذه الظاهرة في بعض الأوساط التجارية، كانت هناك محاولات من العلماء والفقهاء العباسيين للحد من الربا عبر الفتاوى والتوجيهات الدينية التي تحظر هذه المعاملات. وكانت الفتاوى تدعو إلى البحث عن بدائل شرعية مثل المضاربة والمرابحة اللتين تقومان على فكرة المشاركة في الربح والخسارة بدلًا من فرض الزيادة أو الفائدة الثابتة على القروض[١٤].

كانت الدولة العباسية تشهد تحولًا تدريجيًا في المعاملات المالية، حيث بدأت المؤسسات المالية الإسلامية مثل الصرافة الإسلامية والبنوك الإسلامية التي تقدم خدمات تمويلية بديلة، تتوسع وتلعب دورًا هامًا في تنظيم المعاملات المالية بعيدًا عن الربا. كما ظهرت المضاربة كممارسة شرعية لتوزيع الأرباح والخسائر في المشاريع التجارية مما ساعد على تقليل التأثيرات السلبية للربا على الاقتصاد.

وقد اتبع العباسيون سياسة مالية فعّالة قائمة على نظام ضريبي يعتمد على الخراج والزكاة. وكان الخراج يُفرض على الأراضي الزراعية ويُحسب بناءً على إنتاجية الأرض مما أتاح للدولة الحصول على موارد ثابتة من الزراعة. مثال

على ذلك، كانت الدولة تجمع الخراج من إنتاج التمر في البصرة والشعير والقمح في العراق، مما ساهم في تعزيز خزانة الدولة وتحقيق استقرار مالي يدعم الأنشطة الحكومية والإنفاق العام. كما ساعد نظام الزكاة في إعادة توزيع الثروات ودعم الفقراء ما ساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز الاستقرار.[١٥]

اثر الشريعة الاسلامية في النظام الاقتصادي في العصر العباسي المتأخر

الشريعة الإسلامية كانت حجر الزاوية في تنظيم المعاملات الاقتصادية في الدولة العباسية حيث تأثرت الأنظمة الاقتصادية في تلك الحقبة بشكل مباشر بالمبادئ التي فرضتها الشريعة. كان تأثير الشريعة في الاقتصاد العباسي متعدد الأبعاد حيث ساهمت في تحديد ملامح المعاملات التجارية وترتيب العلاقات المالية بين الأفراد والدولة كما كانت أساسًا لتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع.

تعتبر الشريعة الإسلامية عاملًا أساسيًا في استقرار المجتمع العباسي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية. من خلال توفير أنظمة اقتصادية تضمن حقوق الأفراد وتدعم التجارة العادلة نجحت الدولة العباسية في الحفاظ على استقرار السوق والتوازن الاقتصادي. كما أن التشريعات الإسلامية كانت تحمي حقوق الفقراء وتساعد على تحقيق التكافل الاجتماعي مما ساعد في تقليل التوترات الطبقية [١٦]. على سبيل المثال، كان النظام القضائي العباسي يتبع الشريعة الإسلامية في فض المنازعات التجارية، مما كان يضمن حقوق جميع الأطراف ويحد من الفساد والممارسات غير القانونية في الأسواق.

ساهمت الشريعة الإسلامية أيضًا في تنمية المجتمع العباسي من خلال تشجيع على العلم والعمل الجاد. فقد كانت الشريعة تدعو إلى العمل الشريف وتشجع على النشاطات الاقتصادية التي تعود بالفائدة على المجتمع، مثل الزراعة والصناعة، والتجارة. كما أن مؤسسات التعليم في بغداد مثل بيت الحكمة كانت من ضمن المشاريع التي دعمتها الدولة العباسية استنادًا إلى المبادئ الإسلامية التي تشجع على العلم والنهوض بالمعرفة.

ساعدت الشريعة الإسلامية على تحقيق استقرار اقتصادي واجتماعي في العصر العباسي، حيث منعت استغلال الفقراء، وعززت العدالة في المعاملات المالية، وأتاحت الفرص لتوزيع الثروات بشكل عادل، مما جعل الاقتصاد العباسي أحد أقوى الاقتصاديات في العصور الوسطى. ومن الوسائل التي استعملتها الدولة العباسية لتنظيم الاقتصاد:

١ .تحريم الربا وتوجيه المعاملات المالية

أحد المبادئ الأساسية في الشريعة الإسلامية هو تحريم الربا (الفائدة) في المعاملات المالية وهو ما كان له تأثير كبير في كيفية تنظيم الاقتصاد العباسي. فقد ساعد هذا التحريم على منع استغلال الأغنياء للفقراء من خلال القروض ذات الفائدة العالية مما أدى إلى تعزيز العدالة المالية في المجتمع. كان بديل الربا في النظام العباسي هو المشاركة في الربح والخسارة، حيث كان يُشجع على التجارة العادلة والمشاركة في المشروعات الاقتصادية دون فرض فوائد ثابتة على القروض. فرضت الشريعة أيضًا مبادئ أخرى مثل المرابحة والمضاربة التي كانت تشجع على التعاون بين التجار والمستثمرين بطريقة تشاركية، مما كان يساعد على توزيع الأرباح والمخاطر بشكل أكثر عدلاً[١٧].

2.تشجيع التجارة العادلة

الشريعة الإسلامية كانت تشجع على التجارة العادلة حيث كان يُشدد على ضرورة أن يتعامل التجار مع الزبائن بأمانة وصدق حيث ورد في العديد من الأحاديث النبوية أن التجارة يجب أن تقوم على الصدق وعدم الغش وهو ما كان له تأثير كبير في تنظيم الأسواق العباسية. كانت الأسواق العباسية تخضع لمراقبة شديدة من قبل المحتسب وهو المسؤول عن ضمان احترام الأخلاقيات التجارية ومنع الغش والممارسات التجارية غير العادلة. على سبيل المثال، كان يُمنع بيع السلع المغشوشة أو الغير مطابقة للمواصفات المعلنة.

3 .العدالة الاقتصادية والاجتماعية

الشريعة الإسلامية تهدف إلى تحقيق العدالة الاقتصادية من خلال فرض الزكاة وهي أحد أركان الإسلام والتي كانت تُجمع من الأغنياء لتوزع على الفقراء والمحتاجين. كان النظام العباسي يعتمد على جمع الزكاة وتوزيعها على الفقراء واليتامى والمحتاجين، مما أسهم في تقليل الفجوة الاقتصادية بين الأغنياء والفقراء. هذا النظام ساعد على تحقيق نوع من الاستقرار الاجتماعي، حيث كان يشعر الأفراد في المجتمع العباسي بأنهم جزء من منظومة اقتصادية عادلة تعمل لصالح الجميع[١٨].

المحور الثاني: مفهوم المضاربة

تشريع المضاربة

تشريع المضاربة في العصر العباسي كان نظامًا اقتصاديًا يتيح للأفراد المشاركة في الأعمال التجارية بدون الحاجة إلى رأس مال كبير. في هذا النظام، يقوم شخص يُسمى رب المال بتوفير المال بينما يتولى شخص آخر يُسمى المضارب إدارة المشروع التجاري أو الاستثماري. يتم تقاسم الأرباح بينهما وفقًا لنسبة متفق عليها مسبقًا، بينما يتحمل رب المال الخسائر ما لم يكن هناك تقصير من المضارب.

في العصر العباسي ساعد هذا النظام على تشجيع الاستثمار والابتكار التجاري، كما أتاح الفرصة للأفراد ذوي الموارد المحدودة للانخراط في الأنشطة الاقتصادية ما أسهم في انتعاش التجارة وتعزيز النمو الاقتصادي. وبذلك، أصبح نظام المضاربة أحد الأدوات الرئيسية التي دعمت العدالة الاقتصادية في المجتمع العباسي.[١٩]

تعريف المضاربة في الفقه

والمضاربة في علم فروع الفقه هي عقد بين شخصين يقدم أحدهما بموجبه مالا إلى الآخر ليتاجر فيه بنصيب من الربح، فإن لم يكن ثمة ربح فالمال لصاحبه، وإن كان فيه وديعة فمن المال، وليس على الذي اتجر في المال شيئاً من الوديعة. ويسمى الطرف الذي يقدم المال صاحب المال أو رب المال أو المالك أو المقارِض. ويسمى الطرف الذي يتولى التجارة والعمل: العامل أو صاحب العمل أو المضارب أو رب العمل أو الأمين أو المقارَض.

عرَّفها المالكية بأنها: توكيل على تجر في نقد مضروب مسلم بجزء من ربحه إن علم قدرهما. وعرفها الأحناف بأنها: عقد شركة في الربح بمال من جانب وعمل من جانب. وعرفها الحنابلة بأنها: دفع ماله إلي آخر يتجر فيه والربح

بينهما. وعرفها الشافعية بقولهم: القراض والمضاربة أن يدفع إليه مالا ليتجر فيه والربح مشترك بينهما. وعرفها الإمامية بقولهم: المضاربة هي أن يدفع مالا إلي غيره ليعمل فيه بحصة معينة من ربحه.[٢٠]

أهمية المضاربة

وتكمن أهمية المضاربة في أنها من العقود التي تعود بالمنفعة على طرفي العقد وعلى المجتمع عامة فمن يملك المال قد يكون غير قادر على استثماره بنفسه إما لانشغاله أو لعجزه أو لقلة خبرته في أمور الاستثمار والتجارة وصاحب العمل قد يكون ماهراً ذا خبرة ودراية في أحد مجالات الاستثمار والتجارة ولا مال له فكان في شرع هذا العقد دفع الحاجتين فيتعاونا هذا بماله وذاك بعمله، وينتفع كل منهما بما يرزقهما الله به، ويعم الخير على المجتمع من جراء استثمار المال في مشروعات نافعة تخلق فرص عمل وتدفع بعجلة الإنتاج والنمو.

المضاربة في العصور العباسية المتأخرة

كانت المضاربة أحد الحلول المالية التي اعتمدها الاقتصاد الإسلامي كبديل شرعي ومستدام للربا، الذي كان محرمًا بموجب الشريعة. وكانت المضاربة وسيلة أساسية لتحفيز النشاط التجاري وتنشيط الاقتصاد وتوزيع الأرباح بطريقة عادلة بين المستثمرين. لعبت المضاربة دورًا مهمًا في تعزيز العلاقات الاقتصادية في المجتمع العباسي ووفرت وسيلة شرعية للتجارة والاستثمار بعيدًا عن التعاملات الربوية.

في العصور العباسية المتأخرة، التي شهدت توسعًا كبيرًا في التجارة والصناعة، كانت المضاربة وسيلة مثالية لتحفيز الاستثمارات التجارية والصناعية. كان الاقتصاد العباسي يعتمد بشكل كبير على الأنشطة التجارية التي كانت تدور بين الشرق والغرب من خلال بغداد التي كانت تعتبر مركزًا تجاريًا عالميًا. وكان تجار العباسيين يضطرون أحيانًا إلى جمع رأس المال اللازم لتنفيذ المشاريع التجارية عبر المضاربة خصوصًا في ظل حاجة العديد من التجار إلى تمويل مشاريعهم دون اللجوء إلى القروض الربوية.

والمضاربة هي نوع من الشراكة التي يشارك فيها طرفان: أحدهما يقدم المال (رأس المال)، بينما الآخر يقدم العمل والجهد (العامل أو المضارب). في هذه العلاقة يتفق الطرفان على توزيع الأرباح بناءً على نسبة معينة، بينما يتحمل الطرف الذي قدم المال (رب المال) الخسارة إذا حدثت، ما دام العامل قد أدى عمله بحسن نية[٢١].

المضاربة تشبه إلى حد بعيد ما يُعرف اليوم بالاستثمار المشترك أو الشراكة بين المال والعمل. ورغم أن الربح يتم اقتسامه بين الطرفين، فإن المخاطرة تكون متوازنة بحيث يتحمل صاحب المال الخسارة إذا فشل المشروع أو كانت نتائجه سلبية، بينما لا يتحمل العامل أي خسارة مادية في حالة الخسارة.

دور المضاربة في الاقتصاد العباسي

١. **تحفيز النشاط التجاري**

كانت المضاربة أحد الأدوات الرئيسية التي سهلت حركة التجارة في العصور العباسية، حيث يمكن للمستثمرين والمستفيدين من رأس المال أن يتعاونوا في مشروعات تجارية وصناعية بدون الحاجة إلى فرض فوائد ربوية. ولأن الأرباح تُقسَّم بشكل عادل وفقًا لنسب متفق عليها مسبقًا فإن هذا النوع من

المعاملات يشجع المزيد من الأشخاص على المشاركة في السوق. كما ساعدت المضاربة على زيادة حجم التجارة، سواء داخل الإمبراطورية العباسية أو مع الدول المجاورة مثل الفرس والروم والمناطق الأفريقية[٢٢].

٢. **توسيع دائرة الاستثمارات**

كانت المضاربة تُستخدم في شتى أنواع الأنشطة الاقتصادية، من التجارة الخارجية إلى الزراعة والصناعة. وفي الوقت الذي كانت فيه التجارة تُشكل مصدرًا رئيسيًا للثروة كان من الضروري أن يحصل العديد من التجار على تمويل مشترك لتمويل قوافلهم التجارية أو مشاريعهم الصناعية. وهذا ما جعل المضاربة وسيلة مهمة لتوسيع دائرة الاستثمارات وجعلها أكثر تنوعًا. على سبيل المثال يمكن أن يكون هناك تاجر يقدم رأس المال لتجار آخرين في مناطق مختلفة لتوسيع شبكاتهم التجارية في مقابل نسبة من الأرباح التي يتم تحقيقها.

٣. **تحقيق العدالة الاقتصادية**

في ظل غياب الفوائد الربوية في المعاملات التجارية، كانت المضاربة توفر فرصة لتحقيق العدالة الاقتصادية بين جميع الأطراف. كان كل من العامل (المضارب) وصاحب المال يتقاسمان الأرباح حسب نسب متفق عليها مما يشجع على التعاون والتشاركية. كما أن هذه الآلية حمت الاقتصاد من التفاوت الطبقي الكبير الذي كان يمكن أن يتسبب فيه النظام الربوي، حيث كان الربا يزيد من ثروات الأغنياء على حساب الطبقات الفقيرة [٢٣].

٤. **دور العلماء في تشجيع المضاربة**

شجع العلماء والمفكرون العباسيون على استخدام المضاربة كأداة شرعية لإقامة نظام اقتصادي يتماشى مع الشريعة الإسلامية. كانت المدارس الفقهية المختلفة تؤكد على ضرورة الابتعاد عن المعاملات الربوية وتعزيز المبادئ الإسلامية في المال. كان علماء الشريعة يشجعون على المضاربة كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية دون المساس بالقيم الدينية.

تطبيقات المضاربة في الحياة اليومية العباسية

١. **التجارة البحرية:** في العصر العباسي، كانت الأسواق التجارية في بغداد والمدن الكبرى مثل الكوفة والموصل، تمثل مركزًا عالميًا للأنشطة التجارية. استخدم التجار المضاربة لتمويل رحلاتهم البحرية عبر الخليج العربي أو حتى إلى الهند والشرق الأقصى. في هذه الرحلات التجارية الطويلة كان التجار يمولونها من خلال جمع الأموال من العديد من الشركاء الذين يتقاسمون الأرباح التي يتم جنيها من بيع السلع مثل التوابل والحرير.

كانت المضاربة أيضًا تُستخدم في المجال الزراعي حيث كان بعض المزارعين يدخلون في اتفاقيات مضاربة مع أصحاب الأموال الذين كانوا يساهمون في تمويل العمليات الزراعية مقابل جزء من المحصول أو الأرباح الناتجة. كان هذا النوع من المعاملات يساعد على زيادة الإنتاج الزراعي وتحقيق الاستدامة الزراعية في الإمبراطورية العباسية، التي كانت تعتمد على المحاصيل الزراعية كأحد مواردها الأساسية [٢٤].

٢. **الصناعة والحرف:** في بعض الحالات، دخل الحرفيون في مضاربات مع أصحاب رأس المال لتطوير الصناعات الحرفية، مثل صناعة الأقمشة الفاخرة أو الأدوات المعدنية. كانت هذه المضاربات تساهم في تطوير الصناعات المحلية وزيادة الإنتاج.

التحديات التي واجهت المضاربة

على الرغم من الفوائد الكبيرة للمضاربة، إلا أن هناك بعض التحديات التي واجهتها في العصور العباسية. من أبرز هذه التحديات كانت الرقابة الشرعية على تنفيذ هذه المعاملات وضمان أن تتم وفقًا للضوابط الشرعية. كما أن تضخم الأسواق في بعض الأحيان كان يؤدي إلى الغش أو التلاعب في بعض معاملات المضاربة، وهو ما كان يتطلب جهودًا من الفقهاء والحكام العباسيين للحفاظ على نزاهة النظام[٢٥].

نظام المرابحة في العصور العباسية المتأخرة

في العصور العباسية المتأخرة، تطور النظام الاقتصادي في الدولة بشكل ملحوظ، مع توسع التجارة والاقتصاد بشكل عام. وسط هذه التطورات، أصبح هناك حاجة ملحة لإيجاد حلول اقتصادية تتماشى مع الشريعة الإسلامية وتحترم مبادئها، خاصة في المعاملات المالية. من بين الأنظمة التي نشأت في تلك الفترة كان نظام المرابحة، الذي أصبح وسيلة هامة للتعامل التجاري والمالي.[٢٦]

مفهوم المرابحة

المرابحة هي نوع من أنواع البيع الذي يتم من خلاله بيع سلعة أو منتج بثمن يزيد عن ثمنها الأصلي، على أن يتم تحديد هذه الزيادة مسبقًا وباتفاق بين البائع والمشتري. في الأساس، تعتبر المرابحة معاملة شرعية تتيح للمؤسسات أو الأفراد تحقيق الربح من بيع السلعة بثمن أعلى من التكلفة، شريطة أن يكون الربح معروفًا وواضحًا ومحددًا بين الطرفين. ويختلف نظام المرابحة عن الربا في أن الفائدة أو الزيادة في السعر مرتبطة بالسلعة نفسها ولا تتضمن فائدة مالية مرتبطة بوقت السداد أو مبلغ القرض.[٢٧]

المرابحة في اللغة

تحقيق الربح، وفي الاصطلاح: نقل ما ملكه بالعقد الأول بالثمن الأول مع زيادة ربح (وهذا يعني البيع بزيادة على الثمن الأول). فالمرابحة تعتبر من بيوع الأمانات التي تعتمد على اخبار المشتري بثمن السلعة وتكلفتها التي قامت على البائع ومما هي زيادته عليها، ففيها يقوم صاحب السلعة (البائع) بتعريف المشتري بكم اشتراها ويأخذ من المشتري ربحا اما على الجملة مثلا ان يقول اشتريتها بخمسة وتربحني دينارا وإما على التفصيل: بان تقول له تربحني درهمين على دينار

الحكم الشرعي من المرابحة

ذهب جمهور العلماء إلى جواز المرابحة ومشروعيتها لقوله تعالى: «وأحلّ اللهُ البيع»، والمرابحة وكما يذهب جمهور العلماء بيع بالتراضي بين طرفين فالبيع مطلقا بشروطه المعلومة هو دليل جوازها. وبما أن المرابحة هي بيع بثمن معلوم وربح معلوم، فجاز الشرع البيع به.

شروط المرابحة

يشترط في بيع المرابحة ما يشترك في كل البيوع مع إضافة شروط أخرى تتناسب مع طبيعة هذا النوع من العقود وهي:

شروط الصيغة: بحيث يشترط في صيغة المرابحة ما يشترك في كل عقد وهي ثلاثة شروط:

١. وضوح دلالة
٢. الإيجاب والقبول
٣. تطابقهما واتصالهما[٢٨].

شروط صحة المرابحة

١ .سلامة العقد، أن يكون العقد صحيحا فإن كان فاسدا، لم يجز بيع المرابحة لأن المرابحة بيع بالثمن الأول مع زيادة الربح.

٢ .العلم بالثمن، فيشترط ان يكون الثمن الأول معلوما للمشتري الثاني لأن العلم بالثمن شرط في صحة البيوع فإذا لم يعلم الثمن الأول فسد العقد.

٣. رأس المال أن يكون رأس المال من ذوات الأمثال أي أن رأس المال إما أن يكون مثلياً كالمكيلات والموزونات والعدديات المتقاربة أو يكون قيمياً لا مثل له كالعدديات المتفاوتة.

تطور نظام المرابحة في العصر العباسي المتأخر

في العصور العباسية المتأخرة كانت التجارة بين الشرق والغرب في ذروتها وكان العباسيون قد أسسوا شبكة تجارية واسعة تمتد من الهند إلى أوروبا. مع هذا التوسع زاد الطلب على تمويل العمليات التجارية وشراء السلع في ظل حاجة التجار إلى رأس المال. وقد كان نظام المرابحة أحد الحلول التي تم تبنيها لتيسير هذه المعاملات المالية حيث كانت تتيح للمستثمرين أو التجار إمكانية تحقيق الربح من خلال بيع السلع بأسعار أعلى من سعر التكلفة، بطريقة شرعية[٢٩].

تطبيقات نظام المرابحة في العصور العباسية المتأخرة

١. التجارة الداخلية والخارجية

مع ازدهار التجارة بين مختلف مناطق العالم الإسلامي في العصر العباسي أصبح نظام المرابحة أداة رئيسية في التمويل التجاري. كان التجار يستوردون سلعًا من بلاد الهند والشام والمغرب، ويبيعونها بأسعار مرتفعة في بغداد وبقية المدن العباسية. من خلال نظام المرابحة كان التجار يحددون مسبقًا السعر الذي سيتم بيع السلعة به بحيث يحصلون على مكسب معقول مقابل استثمار أموالهم في شراء السلع.

٢. المصارف الإسلامية والتمويل

ظهرت بعض المؤسسات المالية مثل البيوت المالية أو ما يمكن تسميته بمؤسسات الصرافة، التي كانت تقدم تمويلًا تجاريًا للمستثمرين والتجار. كان التجار يقترضون من هذه المؤسسات لشراء السلع ثم يتم بيع هذه السلع وفقًا لنظام المرابحة، بحيث يتم تحديد الربح الذي سيحصل عليه المقرض (المؤسسة المالية). كانت المرابحة تضمن الشفافية في المعاملات المالية، حيث يعرف جميع الأطراف مسبقًا نسبة الربح المتفق عليها.

٣. الزراعة والصناعة

لم يكن نظام المرابحة مقتصرًا على التجارة فقط، بل استخدم أيضًا في تمويل المشاريع الزراعية والصناعية. فالمزارعون الذين كانوا يحتاجون إلى رأس المال لشراء الأدوات الزراعية أو المحاصيل، كان بإمكانهم الحصول على تمويل من التجار أو من المؤسسات المالية بحيث يشترون المواد اللازمة ثم يقومون ببيعها وفقًا لنظام المرابحة. كذلك في الصناعة كان الحرفيون يتعاونون مع أصحاب رأس المال لشراء المواد الخام ثم بيع المنتجات النهائية بربح محدد[٣٠].

فوائد نظام المرابحة في العصر العباسي

١. الشفافية والعدالة

كانت واحدة من أبرز مزايا نظام المرابحة في العصور العباسية هو أن جميع الأطراف (البائع والمشتري والممول) كانوا يعرفون مسبقًا مقدار الربح المتوقع من العملية التجارية. هذا يجعل المعاملة واضحة وشفافة، ويقلل من فرص النزاع أو الظلم.

٢. تشجيع التجارة والاستثمار

في ظل النظام العباسي، كان المرابحة يعزز النشاط التجاري من خلال تحفيز الاستثمارات في السوق، حيث كان التجار والمستثمرون يستطيعون تحقيق أرباح معقولة ومشروعة، مما يشجع على تدفق الأموال في السوق. وقد ساعد هذا النظام على تحفيز التجارة البينية بين المدن العباسية الكبرى مثل بغداد، الكوفة، البصرة، ودمشق، بل امتد إلى التجارة مع مناطق مثل الهند وبلاد الشام وإفريقيا[٣١].

٣. حل مشكلة القروض الربوية

في ظل تحريم الربا في الشريعة الإسلامية، قدم نظام المرابحة بديلاً مشروعًا للممارسات المالية الربوية، حيث كانت العقود التجارية التي تتم بموجب المرابحة لا تتضمن فائدة ربوية، بل تعتمد على التجارة الحقيقية والربح الذي يتم تحقيقه من بيع السلع. بذلك كانت هذه المعاملات تتماشى مع قيم الشريعة الإسلامية وتعزز الاقتصاد دون التسبب في ظلم أو استغلال[٣٢].

التحديات التي واجهت نظام المرابحة

على الرغم من مزايا نظام المرابحة، إلا أن تطبيقه في العصور العباسية المتأخرة كان يواجه بعض التحديات. من أبرز هذه التحديات:

١. المراقبة والتقنين: كانت هناك حاجة إلى رقابة صارمة لضمان عدم وجود تلاعب أو غش في تحديد الأسعار أو الأرباح. أحيانًا كانت تظهر محاولات لتجاوز الشروط الشرعية للنظام، مثل زيادة السعر بطريقة غير عادلة[٣٣].

٢. محدودية المعرفة الاقتصادية: كان من الصعب أحيانًا تطبيق آليات المرابحة على نطاق واسع بسبب الاختلافات في المعرفة الاقتصادية بين التجار والممولين وبعض الأطراف قد تجد صعوبة في تحديد الربح العادل أو التفاوض حول الأسعار المناسبة.

٣. المخاطرة التجارية: على الرغم من أن نظام المرابحة يضمن توزيع الربح، إلا أن التجارة نفسها كانت تحمل مخاطر، حيث يمكن أن يتعرض التجار لخسائر بسبب تقلبات السوق أو الكوارث الطبيعية التي تؤثر على سلاسل التوريد.[٣٤]

المبحث الثاني: المضاربة في مجالات الحياة في العصور العباسية المتأخرة

شهدت العصور العباسية المتأخرة تحولًا اقتصاديًا مهمًا في الدولة الإسلامية حيث كانت المضاربة أداة حيوية في تحقيق التوازن بين مصالح التجار والمستثمرين وبين الشريعة الإسلامية التي تحرم الربا. وقد كانت هذه الأداة المالية تُستخدم في العديد من المجالات الاقتصادية التي انتعشت في هذه الفترة بما في ذلك التجارة والصناعة والزراعة والخدمات المالية. يمكن تقسيم هذا المبحث إلى محورين رئيسيين للتوسع في فهم دور المضاربة في مختلف مجالات الحياة العباسية [٣٥].

المحور الأول: المضاربة في التجارة والصناعة

١ .المضاربة في التجارة الدولية والمحلية

في العصور العباسية المتأخرة كان التجار العباسيون يتمتعون بشبكة تجارية واسعة النطاق تمتد من المحيط الهندي إلى البلاد الإفريقية والمناطق الأوروبية. كما كانت بغداد مركزًا تجاريًا عالميًا، حيث كانت تستقطب التجار من شتى بقاع الأرض. في هذا السياق، كانت المضاربة من أهم الوسائل التي استخدمها التجار لضمان تمويل عمليات التجارة التي كانت تتطلب رأس مال كبيرًا [٣٦].

كانت القوافل التجارية أحد الأعمدة الأساسية في النظام التجاري العباسي. فالتجارة بين الشرق والغرب كانت تتطلب رأس المال الكبير للقيام بالرحلات الطويلة، خصوصًا في التجارة بالسلع الفاخرة مثل الحرير والتوابل والذهب. في هذا السياق، كانت المضاربة توفر آلية تمويل قانونية عبر تحصيل المال من مستثمرين آخرين لتمويل القوافل التجارية. كان التجار يساهمون بالأموال في المشروع مقابل نسبة من الأرباح التي يحققها.

في أسواق مثل سوق العطارين وسوق الذهب في بغداد، كان التجار يلتزمون بنظام المضاربة لشراء وبيع السلع. كان المستثمرون يساهمون برؤوس أموالهم لشراء البضائع أو المعدات اللازمة للتجارة، بينما يقوم التجار ببيع هذه السلع في الأسواق مقابل ربح محدد يتم تقسيمه بين الطرفين. كانت هذه المعاملات تعمل بشفافية تامة، مما أعطاها سمعة جيدة وسط التجار والعملاء.

٢ .المضاربة في الصناعة

كان العصر العباسي أيضًا عهدًا ازدهرت فيه الصناعات الحرفية مثل صناعة النسيج والزجاج، والذهب. لعبت المضاربة دورًا مهمًا في توفير التمويل اللازم لهذه الصناعات، حيث كانت هناك حاجة ملحة للتمويل لتطوير الآلات وشراء المواد الخام وتوسيع الإنتاج.

كان القطن والصوف من المواد الأساسية التي يعتمد عليها النسيج العباسي. كان التجار يساهمون برؤوس أموالهم في تمويل ورش النسيج مقابل نسبة من الأرباح التي يتم تحقيقها من بيع المنتجات الجاهزة في الأسواق. ساعدت المضاربة على تسريع الإنتاج الصناعي وتحفيز التجارة في صناعة النسيج، ما جعل الأقمشة العباسية من السلع الفاخرة التي كانت تُصدَّر إلى المناطق الغربية والشرق الأوسط[٣٧].

استخدم الصناع العباسيون المضاربة لتمويل إنتاج الزجاج والخزف. كانت الأدوات الزجاجية والخزفية الفاخرة من السلع الهامة التي كانت تُباع في أسواق بغداد الكبرى. من خلال المضاربة كان يمكن لأصحاب الأموال أن يساهموا في تمويل شراء المواد الخام مثل الرمل والفخار، بينما كان الصناع يقومون بإنتاج السلع وتسويقها.

المحور الثاني: المضاربة في الزراعة والخدمات المالية

١ .المضاربة في الزراعة

في الزراعة العباسية كانت المضاربة تشكل أحد الأدوات الأساسية التي ساعدت على زيادة الإنتاج الزراعي وتحقيق الاستدامة الزراعية. في تلك الفترة، كانت الزراعة تعتمد بشكل رئيسي على تقنيات ري معقدة مثل الرافد والسواقي، وهو ما يتطلب رأس مال كبير لتغطية تكاليف الري والموارد اللازمة للموسم الزراعي[٣٨].

كان العديد من المزارعين في الأراضي العباسية يعانون من نقص رأس المال لشراء البذور أو المعدات الزراعية. ولذلك، كانت المضاربة هي الحل. كان المزارع يستفيد من رأس المال المقدم من المستثمرين، ويقوم بزراعة الأرض مقابل نسبة من المحصول، بينما يلتزم الممول بتمويل المزارع في فترة الزراعة دون التعرض للمخاطر المباشرة المرتبطة بالموسم الزراعي. ساعدت هذه الآلية في تعزيز الإنتاج الزراعي وتوسيع الأراضي الزراعية في مناطق مثل خراسان والشام.

خلال هذه الفترة، كان تجار القمح والزيتون والخضروات يعتمدون بشكل كبير على المضاربة لتطوير الزراعة المستدامة. كانت المضاربة تضمن للأطراف تقاسم المخاطر بين المزارعين وأصحاب المال. على سبيل المثال إذا تعرضت المحاصيل للموت بسبب الطقس أو الأمراض، كان يتحمل المستثمرون جزءًا من الخسائر.

٢ .المضاربة في الخدمات المالية

مع تطور النشاط التجاري والمالي في العصور العباسية، ظهرت المؤسسات المالية الإسلامية مثل البيوت المالية التي قامت بدور هام في توفير التمويل و القروض التي تعتمد على المضاربة بدلًا من الفوائد الربوية. وكانت هذه المؤسسات تشرف على تمويل المشاريع التجارية والزراعية والصناعية.

كانت المؤسسات المالية العباسية تقدم قروضًا حسنة على شكل مضاربة للمستثمرين في السوق. هؤلاء المستثمرون كانوا يتخذون المضاربة وسيلة لتمويل مشروعات تجارية أو صناعية كبيرة دون أن يترتب عليهم دفع فوائد ربوية. كان يتم تحديد الربح المُتوقع مسبقًا، وتوزيعه بين الطرفين بناءً على النسب المتفق عليها[٣٩].

لعبت البنوك الإسلامية أو المؤسسات المالية الإسلامية دورًا كبيرًا في تيسير عمليات التجارة عبر تمويل المشاريع التجارية. كانت هذه المؤسسات تعتبر بمثابة أدوات مالية تُستخدم لتحفيز الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة باستخدام أدوات مثل المضاربة والمرابحة، مما أسهم في النمو المستدام للنشاط الاقتصادي العباسي.

كان نظام المضاربة في العصور العباسية المتأخرة أداة اقتصادية هامة لعبت دورًا محوريًا في تحفيز الأنشطة الاقتصادية المختلفة. سواء في التجارة، الصناعة، الزراعة أو الخدمات المالية، وفَّرت المضاربة وسيلة قانونية وفعّالة لتحقيق النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاج، مع الحفاظ على المبادئ الإسلامية التي تحظر الربا. كان لها دور بارز في تسهيل التعاون التجاري وتوزيع الأرباح والمخاطر بشكل عادل بين الأطراف المعنية. وعليه، يمكن القول إن المضاربة ساعدت في تعزيز الاقتصاد العباسي، وأدت إلى ازدهار التجارة والصناعة والزراعة في مختلف أنحاء العالم الإسلامي.[٤٠]

المبحث الثالث: نتائج المضاربة

في العصور العباسية المتأخرة، كانت المضاربة أحد الأساليب المالية التي شهدت استخدامًا واسعًا في مختلف المجالات الاقتصادية مثل التجارة والصناعة والزراعة و الخدمات المالية. تطبيق هذه الآلية كان له تأثيرات كبيرة على النمو الاقتصادي والعدالة المالية في المجتمع العباسي. لهذا، يمكن تحليل نتائج تطبيق المضاربة في هذه المجالات من خلال محورين رئيسيين: النتائج الاقتصادية والاجتماعية و النتائج الشرعية والتنظيمية[٤١].

المحور الأول: النتائج الاقتصادية والاجتماعية لتطبيق المضاربة

١ .التحفيز على النمو الاقتصادي

أدى تطبيق المضاربة في مختلف المجالات الاقتصادية إلى تحفيز النمو الاقتصادي في الدولة العباسية على عدة مستويات:

١. **زيادة التجارة والازدهار الاقتصادي:** كانت المضاربة في التجارة أحد الأسباب الرئيسية لتوسع الأنشطة التجارية بين مختلف مناطق العالم الإسلامي مثل بغداد والشام ومصر وكذلك مع المناطق الأوروبية والهندية. عبر المضاربة، تم تمويل القوافل التجارية الطويلة التي حملت السلع الفاخرة مثل الحرير والتوابل والذهب، ما أدى إلى زيادة حجم التجارة ورفع مستوى النشاط التجاري في الأسواق العباسية.
٢. **تحقيق الاستدامة الصناعية:** في الصناعات الحرفية مثل النسيج والزجاج والفخار ساعدت المضاربة في توفير التمويل اللازم لتوسيع ورش الإنتاج وتطوير أساليب التصنيع. كانت المضاربة تساهم في تمويل شراء المواد الخام، مما أدى إلى زيادة الإنتاج الصناعي وتوسيع قدرة السوق على استيعاب السلع المنتجة.
٣. **دعم المشروعات الزراعية والصناعية:** استثمر الفلاحون والصناع في المضاربة لتمويل أنشطتهم، ما ساعد على زيادة الإنتاج الزراعي خاصة في المناطق التي كانت بحاجة إلى رأس المال لتطوير طرق الري أو

لتوسيع المساحات المزروعة. كانت النتائج الاجتماعية والاقتصادية لهذه الممارسات واضحة من خلال زيادة إنتاج المحاصيل وتوفير الطعام للسكان في المدن الكبرى[٤٢].

٢ .تحقيق العدالة الاقتصادية والتوزيع العادل للثروات

أدى تطبيق المضاربة إلى تحقيق قدر من العدالة في توزيع الربح والخسارة بين مختلف الأطراف المعنية، الأمر الذي ساعد على تقليل الفجوات الاقتصادية داخل المجتمع العباسي:

١. **تقاسم المخاطر:** كانت المضاربة تتيح تقسيم المخاطر بين المستثمرين والمضاربين (التجار والمزارعين والصناع) بطريقة عادلة حيث يتحمل كل طرف جزءًا من الخسارة إذا فشلت الصفقة أو تعرضت التجارة أو الإنتاج للضرر. هذا أدى إلى تقليل التوترات الاقتصادية الناجمة عن التضييق المالي أو التأثيرات السلبية للأسواق.
٢. **فتح أبواب الاستثمار للفئات المتوسطة:** ساعدت المضاربة أيضًا في توفير فرص مالية للأفراد الذين لا يملكون رأس المال الكافي لبدء مشروع تجاري أو صناعي بأنفسهم. كانوا يساهمون بالأموال في صفقات تجارية وصناعية مقابل نسبة من الأرباح، ما أسهم في تشجيع الاستثمار في الأنشطة الاقتصادية المختلفة، خاصة للأشخاص الذين كانوا ينتمون إلى الطبقات الوسطى أو الدنيا[٤٣].

٣ . زيادة مستوى الاستهلاك والنمو الحضري

١. **تحفيز النمو الحضري:** مع ازدهار التجارة والصناعة، ازدهرت المدن العباسية الكبرى مثل بغداد والمدينة المنورة والكوفة، حيث أصبحت مراكز اقتصادية تحتضن أنشطة تجارية وصناعية معقدة. وساعد تطبيق المضاربة في توسيع الدورة الاقتصادية داخل المدن، مما أدي إلى نمو الأسواق وتحسين القدرة الشرائية للأفراد.
٢. **تحسين مستوى المعيشة:** أدى النمو الاقتصادي إلى تحسين مستوى معيشة الأفراد في المجتمع العباسي، حيث كان يتم توفير السلع الفاخرة والبضائع التي كانت تُستورد عبر التجارة. وبفضل مضاربة المال بين المستثمرين والتجار، توفرت السلع بأسعار مناسبة، مما زاد من الاستقرار الاجتماعي[٤٤].

المحور الثاني: النتائج الشرعية والتنظيمية لتطبيق المضاربة

١ .التوافق مع الشريعة الإسلامية

أحد أبرز نتائج تطبيق المضاربة في العصور العباسية كان التزامه بالشريعة الإسلامية، حيث كانت المضاربة أداة مشروعة اقتصاديًا وشرعيًا، وهي تحترم الأحكام الشرعية التي تحظر الربا وتضمن العدالة في المعاملات المالية:

١. **تحقيق العدالة بين الأطراف:** كان نظام المضاربة يُطبَّق في إطار من العدالة والشفافية حيث كانت الأطراف جميعها تعلم مقدار المخاطرة والربح الذي يمكن أن يحققوه من المعاملات التجارية أو الزراعية. في هذا السياق، كانت الربح يُوزع وفقًا للاتفاق المسبق بين الطرفين، مع احترام الشروط الشرعية التي تمنع التلاعب أو الغش.

٢. **عدم اللجوء إلى الربا:** بدلاً من اللجوء إلى القروض الربوية التي كانت منتشرة في غير الدول الإسلامية استطاعت المضاربة تقديم بديلاً شريفًا يتيح للأفراد الاستثمار دون الدخول في معاملات ربوية بما يلتزم بالضوابط الشرعية التي تحظر استغلال الفوائد المالية [٤٥].

٢ .تطوير نظم رقابية وقانونية على المعاملات المالية

تطبيق المضاربة في العصور العباسية دفع إلى وضع قوانين تنظيمية ومعايير دقيقة لضمان حسن سير هذه المعاملات وفقًا للضوابط الشرعية والاقتصادية:

١. **إشراف القضاء الإسلامي:** في العصر العباسي كان يتم تفعيل دور القضاء الشرعي في المراقبة والتقنين. حيث كان القضاء يتدخل لحل المنازعات المالية بين الأطراف المتعاملة بالمضاربة في حال حدوث خلافات حول النسب المقررة للربح أو تحديد الخسارة [٤٦].
٢. **التطوير في العقود المالية:** شهدت هذه الفترة تطورًا في الوثائق التجارية والعقود التي كانت تُكتب بشكل دقيق لضمان حقوق جميع الأطراف. كان يتم تنظيم عقد المضاربة بوضوح بين المالك والمضارب مع تحديد الحصص المقررة من الأرباح والمخاطر المترتبة على المعاملة.

٣ . تحقيق الاستقرار المالي في المجتمع العباسي

من خلال نظام المضاربة، كان يتم توفير تمويل للمشروعات المختلفة من المؤسسات المالية الإسلامية أو من خلال المستثمرين الأفراد، ما أسهم في تنويع مصادر التمويل في الاقتصاد العباسي. هذا التوسع في التمويل دفع نحو زيادة النشاط الصناعي والتجاري، بما ساهم في تحقيق الاستقرار المالي.

تطبيق المضاربة في العصور العباسية المتأخرة كان له نتائج اقتصادية واجتماعية كبيرة، حيث ساعد في تحفيز النمو الاقتصادي، زيادة الإنتاج، وتحقيق العدالة الاجتماعية. في نفس الوقت، ساعد في تحقيق التوافق مع الشريعة الإسلامية من خلال الابتعاد عن الربا وتعزيز العدالة المالية بين الأطراف المعنية. كما أسهم في تطور النظام القانوني والمالي في الدولة العباسية، مما أدى إلى زيادة الاستقرار الاقتصادي والمالي داخل المجتمع العباسي[٤٧].

الهوامش:

[١]تيفوتي، عماد، وركاب، عبد الحليم. المضاربة الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية. (٢٠١٠).
[٢]شبيب، بشار .نيابة الوزارة في العصر العباسي الأخير ٥٣٠-٦٥٦ هـ/١١٣٥-١٢٥٨ م .جامعة ديالى. (٢٠٠٦)
[٣٣]فزع شنيتر، حاتم. محطات عسكرة العوام في بغداد في العصور العباسية الأولى وأثرها على العصور العباسية المتأخرة. مجلة الجامعة العراقية (٢٠١٧).
[٤]زغدان، زهير. المرابحة المالية وتطبيقاتها المعاصرة. مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في حقوق تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج. (٢٠٢٢).
[٥]حنفي سيد، محمد امام. من صور ارتباط الحكم بالعلة (النهي عن الاحتكار). مجلة اللغة اللغة العربية والعلوم الاسلامية (٢٠٢٤).

[٦]فؤاد محمد، محمود عبد الظاهر. رؤية عمر فروخ في التجديد الإسلامي. مجلة اللغة العربية والعلوم الإسلامية(٢٠٢٤).

[٧]لغلاص، ميساء. الحياة الدينية في العصر العباسي الأول، (٢٠٢٢، ٧ سبتمبر).

[٨]العظمة، عزيز .أزمنة التاريخ: مباحث في كتابة التاريخ الإسلامي .معهد الدوحة للدراسات العليا، . (٢٠٢٠، ٩ يونيو)

[٩]عبدالله، محمد. الحياة الاجتماعية في بغداد في العصر العباسي الأخير. (٢٠١٥، ٢٩ سبتمبر)

[١٠]غامي، رفعة بنت سعيد بن علي. العوامل المؤثرة على الحياة العلمية في بغداد في العصر العباسي الأخير (٦٢٢-٦٥٦هـ/ ١٢٢٥– ١٢٥٨م) .المجلة العربية للدراسات الثقافية(٢٠١٦).

[١١]اشقر، محمد عبد القادر. العفة والجمال في أدب العصر العباسي الأول. (٢٠١٦)

[١٢]جودي، أحمد محمد. الدور الاقتصادي للمرأة في العصر العباسي .مجلة التربية للعلوم الإنسانية(٢٠٢٣).

[١٣]شبيب، بشار .نيابة الوزارة في العصر العباسي الأخير ٥٣٠-٦٥٦ هـ/١١٣٥-١٢٥٨ م .جامعة ديالى .(2006)

[١٤]لعجال، يسمينة، عبوري، معاذ، & لعبادي، كريمة. المضاربة بين النظام التنافسي والأمن القانوني. جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية. (٢٠٢٢)

[١٥]معوض، سماح أنور. الغواصون ودورهم الاقتصادي في الدولة العباسية (١٣٢-٦٥٦ هـ / ٧٤٩ – ١٢٥٨ م). مجلة الدراسات الإنسانية والأدبية. (٢٠٢٣).

[١٦]إخلف، بن قادة. منظور الحرية في الحضارة الإسلامية وتمثيلها في العصر العباسي الأول ١٣٢هـ/٣٣٤هـ .(٢٠١٧)

[١٧]6. عالية أحمد عبدالحميد شعبان. نظام الإلجاء في العصرين الأموي والعباسي الأول (٤١-٢٣٢هـ / ٦٦١-٨٤٦م). (٢٠٢٣)

[١٨]7. السوسوة، د. عبد المجيد محمد. إشكالات المضاربة المشتركة وحلولها (دراسة فقهية مقارنة). مجلة بيت المشورة (٢٠١٧).

[١٩]ربيع، محمد محمد عبدالرحمن، & جمال الدين، محمد نظام. المضاربة – الفردية والمشتركة - دراسة فقهية. (٢٠٢١)

[٢٠]المصري، رفيق يونس. المضاربة على الأسعار بين المؤيدين والمعارضين. مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي (٢٠١٧).

[٢١]أحمد، شيرين. تعريف العصر العباسي (٢٠٢٢، ٢٩ مارس).

[٢٢]دش، علي. الأجور ونسق الأسعار: دراسة مقارنة بين العصر الأموي والعصر العباسي الأول (٤١ هـ-١٣٢ هـ / ١٣٢ هـ -٢٣٢ هـ). (٢٠٢٤).

[٢٣]عبد الرازق، خولة عبد الوهاب، حافظ، محمد، الشوربجي، محمد إبراهيم رجب، والشربينى، حنان محمد. الإفادة من العمارة الإسلامية في العصر العباسي كمدخل للتصميم المعاصر. (٢٠١٦).

[٢٤]ربيع، عبد المناف، وحماد، علاء. الحياة الاقتصادية في مدينة قم خلال العصر العباسي (١٣٢-٦٥٦هـ/٧٤٩-١٢٥٨م): دراسة تاريخية. (٢٠٢١).

[٢٥]طوهارة، فؤاد. السياسة المالية في الدولة العباسية ١٣٢-٢٣٢ هـ. جامعة جيجل. (٢٠١٧).

[٢٦]وشبوط، سهيلة، & درويش، مروة. الظواهر الاقتصادية الجديدة خلال العصر الأموي والعباسي ٤١ هـ - ٦٥٦ هـ / ٦١٥ م- ١٢٥٨ م. جامعة جيجل. (٢٠٢٣).

[٢٧]صديقي، محمد الناصر. المدارس النظامية: نموذجا للتعليم المؤدلج في الحضارة الإسلامية. أرشيف أخلاقيات النشر. (٢٠١٨).

[٢٨]عبد المنعم، إيناس عماد. مفهوم الكدية في العصر العباسي (١٣٢-٦٥٦ هـ / ٧٥٠-١٢٥٨ م). مجلة أبحاث التاريخ العربي. (٢٠٢٢).

[٢٩]النجار، تامر مصطفى محمد. ديناران من العصر العباسي باسم إيتاخ والي اليمن ضرب صنعاء. مجلة مركز المسكوكات الإسلامية – مصر. (٢٠٢٢).

[٣٠]الزهيري، مناضل عبيد، الموسوي تنياني، سيد أكبر، الحسيني، سيد مهدي علي، شهرابي، مهدي ابراهيمي. محاولات الفقهاء والوعاظ في مكافحة الفساد في العصر العباسي الرابع. مجلة لَرك. (٢٠٢٢)

[٣١]نابتي وافية، ركاب سارة. موارد بيت المال في الدولة العباسية من خلال كتاب الخراج. الدراسات المالية الإسلامية في العصر الوسيط. (٢٠١٨).

[٣٢] الكبيسي، فرات حمدان. التحصينات الدفاعية لمدينة بغداد في العصر العباسي. مجلة كلية الفنون الجميلة. (٢٠٢٢).21.

[٣٣]شبيب، بشار .نيابة الوزارة في العصر العباسي الأخير ٥٣٠-٦٥٦ هـ/١١٣٥-١٢٥٨ م .جامعة ديالى. (٢٠٠٦)

[٣٤]فزع شنيتر، حاتم. محطات عسكرة العوام في بغداد في العصور العباسية الأولى وأثرها على العصور العباسية المتأخرة. مجلة الجامعة العراقية. (٢٠١٧).

[٣٥]زغدان، زهير. المرابحة المالية وتطبيقاتها المعاصرة. مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في حقوق تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج. (٢٠٢٢).

[٣٦] عبادي، أحمد مختار. في التاريخ العباسي والأندلسي. دار النهضة العربية للطباعة والنشر. رابط الكتاب على أرشيف الإنترنت. (١٩٧٢).24.

[٣٧]عرابي، بثينة. الدولة العباسية منذ البداية وحتى السقوط. (٢٠٢٣، ٢٩ أبريل)

[٣٨]معوض، سماح أنور. الغواصون ودورهم الاقتصادي في الدولة العباسية (١٣٢-٦٥٦ هـ / ٧٤٩ – ١٢٥٨ م). مجلة الدراسات الإنسانية والأدبية. (٢٠٢٣).

[٣٩]عالية أحمد عبدالحميد شعبان. نظام الإلجاء في العصرين الأموي والعباسي الأول (٤١-٢٣٢هـ / ٦٦١-٨٤٦م). التاريخ والمستقبل. (٢٠٢٣).

[٤٠]أشقر، محمد عبد القادر. العفة والجمال في أدب العصر العباسي الأول .مجلة كلية الآداب. . (٢٠١٦).

[٤١]السوسوة، د. عبد المجيد محمد. إشكالات المضاربة المشتركة وحلولها (دراسة فقهية مقارنة). مجلة بيت المشورة. (٢٠١٧).

[٤٢]ربيع، محمد محمد عبدالرحمن، & جمال الدين، محمد نظام. المضاربة – الفردية والمشتركة - دراسة فقهية. (٢٠٢١).

[٤٣]المصري، رفيق يونس. المضاربة على الأسعار بين المؤيدين والمعارضين. مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي. (٢٠١٧).

[٤٤] غامي، رفعة بنت سعيد بن علي. العوامل المؤثرة على الحياة العلمية في بغداد في العصر العباسي الأخير (٦٢٢-٦٥٦هـ/ ١٢٢٥– ١٢٥٨م) .المجلة العربية للدراسات الثقافية. (٢٠١٦).

[٤٥] عبد الرازق، خولة عبد الوهاب، حافظ، محمد، الشوربجي، محمد إبراهيم رجب، والشربيني، حنان محمد. الإفادة من العمارة الإسلامية في العصر العباسي كمدخل للتصميم المعاصر. مجلة بحوث التربية النوعية. (٢٠١٦).

[٤٦] طوهارة، فؤاد. السياسة المالية في الدولة العباسية ١٣٢-٢٣٢ هـ. جامعة جيجل. (٢٠١٧).

[٤٧] وشبوط، سهيلة، & درويش، مروة. الظواهر الاقتصادية الجديدة خلال العصر الأموي والعباسي ٤١ هـ - ٦٥٦ هـ / ٦١٥ م- ١٢٥٨ م. جامعة جيجل. (٢٠٢٣).

المصادر:

١. الجرف، د. محمد مكي سعدو. (١٩٩٨). نظام المظاربة للتكافل الاجتماعي البديل الإسلامي للتأمين على الأشخاص. مجلة مركز صالح كامل. استرجاع من

https://skjaz.journals.ekb.eg/article_358523_a494956a9a6e1a0d9202c7da4ae4581c.pdf

٢. تيفوتي، عماد، وركاب، عبد الحليم. (٢٠١٠). المضاربة الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية. تم استرجاعه من http://dspace.univ-guelma.dz:8080/xmlui/handle/123456789/8614

٣. لعجال، يسمينة، عبوري، معاذ، & لعبادي، كريمة. (٢٠٢٢). المضاربة بين النظام التنافسي والأمن القانوني. جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية. تم استرجاعه من https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/handle/123456789/31514

٤. معوض، سماح أنور. (٢٠٢٣). الغواصون ودورهم الاقتصادي في الدولة العباسية (١٣٢-٦٥٦ هـ / ٧٤٩ – ١٢٥٨ م). مجلة الدراسات الإنسانية والأدبية، ٢٩(٣)، ١٣١-١٧٤.

https://doi.org/10.21608/shak.2024.258049.1565 .

٥. إخلف، بن قادة. (٢٠١٧). منظور الحرية في الحضارة الإسلامية وتمثيلها في العصر العباسي الأول ١٣٢هـ/٣٣٤هـ. دكتوراه عربية2 https://dspace.univ-tlemcen.dz/handle/112/1043 .

٦. عالية أحمد عبدالحميد شعبان. (٢٠٢٣). نظام الإلجاء في العصرين الأموي والعباسي الأول (٤١-٢٣٢هـ / ٦٦١-٨٤٦م). التاريخ والمستقبل، ٣٧(٧٣)، ١٦٩-٢١٢.
https://doi.org/10.21608/hfj.2023.185048.1095

٧. السوسوة، د. عبد المجيد محمد. (٢٠١٧). إشكالات المضاربة المشتركة وحلولها (دراسة فقهية مقارنة). مجلة بيت المشورة. تم استرجاعه من https://www.mashurajournal.com/storage/scientificresearch/qfthiJA2WnmyPupGNdW5IHZYnxtvcRKzxYSkMAjU.pdf

٨. ربيع، محمد محمد عبدالرحمن، & جمال الدين، محمد نظام. (٢٠٢١). المضاربة – الفردية والمشتركة - دراسة فقهية. Jurnal Al-Sirat, 18(2).تم استرجاعه من https://ejournal.unipsas.edu.my/index.php/alsirat/article/view/19

٩. المصري، رفيق يونس. (٢٠١٧). المضاربة على الأسعار بين المؤيدين والمعارضين. مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، ٢٠(١). تم استرجاعه من https://ssrn.com/abstract=3093490

١٠. أحمد، شيرين. (٢٠٢٢، ٢٩ مارس). تعريف العصر العباسي. موقع موضوع. تم استرجاعه من https://mawdoo3.com/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B5%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A8%D8%A7%D8%B3%D9%8A

١١. دش، علي. (٢٠٢٤). الأجور ونسق الأسعار: دراسة مقارنة بين العصر الأموي والعصر العباسي الأول (٤١ هـ-١٣٢ هـ / ١٣٢ هـ -٢٣٢ هـ). [أطروحة دكتوراه، جامعة قالمة]. ديسباس. متاح على الرابط : http://dspace.univ-guelma.dz/jspui/handle/123456789/15789

١٢. عبد الرازق، خولة عبد الوهاب، حافظ، محمد، الشوربجي، محمد إبراهيم رجب، والشربيني، حنان محمد. (٢٠١٦). الإفادة من العمارة الإسلامية في العصر العباسي كمدخل للتصميم المعاصر. مجلة بحوث التربية النوعية، ٤٣، ٢٧١-٢٩٠. https://doi.org/10.21608/mbse.2016.139284 .

١٣. ربيع، عبد المناف، وحماد، علاء. (٢٠٢١). الحياة الاقتصادية في مدينة قم خلال العصر العباسي (١٣٢-٦٥٦هـ/٧٤٩-١٢٥٨م): دراسة تاريخية. مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد . https://doi.org/10.31973/aj.v2i136.1280 .

١٤. طوهارة، فؤاد. (٢٠١٧). السياسة المالية في الدولة العباسية ١٣٢-٢٣٢ هـ. جامعة جيجل . https://dspace.univ-guelma.dz/jspui/handle/123456789/7094 .

١٥. وشبوط، سهيلة، & درويش، مروة. (٢٠٢٣). الظواهر الاقتصادية الجديدة خلال العصر الأموي والعباسي ٤١ هـ - ٦٥٦ هـ / ٦١٥ م- ١٢٥٨ م. جامعة جيجل-https://dspace.univ . guelma.dz/jspui/handle/123456789/14666

١٦. صديقي، محمد الناصر. (٢٠١٨). المدارس النظامية: نموذجا للتعليم المؤدلج في الحضارة الإسلامية. أرشيف أخلاقيات النشر https://doi.org/10.31185/eduj.Vol1.Iss20.259 .

١٧. عبد المنعم، إيناس عماد. (٢٠٢٢). مفهوم الكدية في العصر العباسي (١٣٢-٦٥٦ هـ / ٧٥٠-١٢٥٨ م). مجلة أبحاث التاريخ العربي https://doi.org/10.31973/aj.v2i141.3704 .

١٨. النجار، تامر مصطفى محمد. (٢٠٢٢). ديناران من العصر العباسي باسم إيتاخ والي اليمن ضرب صنعاء. مجلة مركز المسكوكات الإسلامية - مصر، ٥(٥)، ٤٥-٥٢ https://doi.org/10.21608/ince.2022.296183 .

١٩. الزهيري، مناضل عبيد، الموسوي تنياني، سيد أكبر، الحسيني، سيد مهدي علي، شهرابي، مهدي ابراهيمي. (٢٠٢٢). محاولات الفقهاء والوعاظ في مكافحة الفساد في العصر العباسي الرابع. مجلة لَرك، ١٥(١)، ٣١-٤٥ . https://lark.uowasit.edu.iq/index.php/lark/article/view/2871

٢٠. نابتي وافية، ركاب سارة. (٢٠١٨). موارد بيت المال في الدولة العباسية من خلال كتاب الخراج. الدراسات المالية الإسلامية في العصر الوسيط . http://dspace.univ-guelma.dz:8080/xmlui/handle/123456789/1248

٢١. الكبيسي، فرات حمدان. (٢٠٢٢). التحصينات الدفاعية لمدينة بغداد في العصر العباسي. مجلة كلية الفنون الجميلة، ٢٠٧٥-٣٠٤٧. https://www.jcoart.uobaghdad.edu.iq/index.php/2075-3047/article/view/16

٢٢. فزع شنيتر، حاتم. ٢٠١٧). محطات عسكرة العوام في بغداد في العصور العباسية الأولى وأثرها على العصور العباسية المتأخرة. مجلة الجامعة العراقية، ٣٩(جزء الأول)، ٦١٠-٦٣٦. https://noo.rs/TJnHb

٢٣. زغدان، زهير. (٢٠٢٢). المرابحة المالية وتطبيقاتها المعاصرة. مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في حقوق تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج. https://dspace.univ-bba.dz:443/xmlui/handle/123456789/2917

٢٤. عبادي، أحمد مختار .(1972) *في التاريخ العباسي والأندلسي* .دار النهضة العربية للطباعة والنشر. رابط الكتاب على أرشيف الإنترنت https://archive.org/details/Tarikh3bsAndls :

٢٥. عرابي، بثينة. (٢٠٢٣، ٢٩ أبريل) .*الدولة العباسية منذ البداية وحتى السقوط* .تم الاسترجاع من https://tipyan.com/the-abbasid-state/

٢٦. حنفي سيد، محمد إمام. (٢٠٢٤). من صور ارتباط الحكم بالعلة (النهى عن الاحتكار) .*مجلة اللغة العربية والعلوم الإسلامية*، ٣(11)، ٦٩٤-٧٠٨ https://doi.org/10.21608/jlais.2024.294495.1109 .

٢٧. فؤاد محمد، محمود عبد الظاهر. (٢٠٢٤). رؤية عمر فروخ في التجديد الإسلامي. مجلة اللغة العربية والعلوم الإسلامية. https://doi.org/10.21608/jlais.2024.296686.1112

٢٨. لغلاص، ميساء. (٢٠٢٢، ٧ سبتمبر). الحياة الدينية في العصر العباسي الأول .*موقع موضوع* .تم الاسترجاع من https://mawdoo3.com/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9_%D9%81%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B5%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A8%D8%A7%D8%B3%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84

٢٩. العظمة، عزيز. (٢٠٢٠، ٩ يونيو) .*أزمنة التاريخ: مباحث في كتابة التاريخ الإسلامي* .معهد الدوحة للدراسات العليا. تم الاسترجاع من https://www.dohainstitute.org/ar/BooksAndJournals/Pages/The-Times-of-History-Universal-Topics-in-Islamic-Historiography.aspx

٣٠. عبدالله، محمد. (٢٠١٥، ٢٩ سبتمبر) .*الحياة الاجتماعية في بغداد في العصر العباسي الأخير* .تم الاسترجاع من https://www.noor-book.com/%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%89-%D8%A8%D8%BA%D8%AF%D8%A7%D8%AF-%D9%81%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B5%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A8%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D9%8A%D8%B1-pdf

٣١. شبيب، بشار .(2006) .*نيابة الوزارة في العصر العباسي الأخير ٥٣٠-٦٥٦ هـ/١١٣٥-١٢٥٨ م* .جامعة ديالى. تم الاسترجاع من

https://www.researchgate.net/publication/315748032_nyabt_alwzart_fy_alsr_albasy_alakhyr_530-656_h1135-1258_m

٣٢. غامي، رفعة بنت سعيد بن علي. (٢٠١٦). العوامل المؤثرة على الحياة العلمية في بغداد في العصر العباسي الأخير (٦٢٢-٦٥٦هـ/ ١٢٢٥– ١٢٥٨م) *المجلة العربية للدراسات الثقافية*، ٤٤(3)، ٣٧٠-٤٢٠ . https://doi.org/10.21608/aafu.2016.9664

٣٣. جودي، أحمد محمد. (٢٠٢٣). الدور الاقتصادي للمرأة في العصر العباسي .*مجلة التربية للعلوم الإنسانية*، ١٩ (54). https://doi.org/10.31185/.Vol19.Iss54.376

٣٤. أشقر، محمد عبد القادر. (٢٠١٦). العفة والجمال في أدب العصر العباسي الأول .*مجلة كلية الآداب* . https://doi.org/10.21608/jflm.2016.15052.